مذكرات رضا نور

ليس مصطفى كمال إنما نحن الذين وضعنا الميثاق



● مصطفى كمال (أتاتورك) وعصمت انيونو

مصطفى كمال يعترض على ترشيحي

ظهرت أثناء الاستعداد للانتخابات مشكلة جد معقدة. مصطفى كمال لا يوافق على شخصي. يريد أن يضع مكاني فتحي المالطي. كان التحكم في ولاية قسطموني اثنان هما: كورفريد وهو نائب الوالي، والآخر عثمان بك وهو القائد. كلاهما من رجال مصطفى كمال. أما متصرف سينوب فكان في صفي. وكانت سينوب في ذلك الوقت عبارة عن سنجق (متصرفية) تابع لقسطموني. أخذ كورفريد يهدد المتصرف ويرعبه فخاف المتصرف، لكنه كان يخبرنا بمجرى الأمور خفية، لم يكن يتدخل لا مع أحد ولا ضد أحد. وكان هذا أمرا حسنا. يكفينا هذا.

كان في نيتي الالتحاق بمصطفى كمال

كان في سينوب بكباشي قسطموني الاصل، وكان رئيسا للشعبة العسكرية، وهذا الرجل من أنصار عثمان بك وعمل ضدي بشدة. نويت ان انتقل إلى الاناضول لالتحق بالحركة الشعبية ضد المستعمر لكني كنت خائفا. والسبب في هذا أن (علي كمال) وأمثاله من الكتاب والصحافيين. كانوا في كتاباتهم يصورون الثورة الشعبية في الأناضول على أنها ثورة يديرها الاتحاديون. ومثل كل شخص آخر، صدقت أنا بدوري هذه الكتابات. قلت لنفسي: ماذا لو قام الاتحاديون بتدبير أمر ضدي! ماذا تكون العاقبة إذا قمنا بمساعدة هؤلاء الاتحاديين ثم أتوا الى السلطة من جديد! إن هذا لن يكون إلا حمقا وجريمة... ومع ذلك فقد راجعت أخيرا مصطفى كمال في سيواس، لكني لم اتلق منه أي جواب. معنى هذا أن مصطفى كمال لا يريدني في الاناضول اتضح هذا في الانتخابات. كان وزير الداخلية في استانبول وقتها هو الداماد شريف باشا. وكان هذا الرجل مثقفا وعلى خلق وتربية. شكوت إليه فكتب إلى المتصرف يقول: دعوا الانتخابات حرة ولا تتدخلوا فيها. وشكوت أيضا إلى دلي حامد متصرف سمسون، وكان على علاقة جيدة بمصطفى كمال لذلك شكوت اليه أيضا. وقام هذا بدوره بالكتابة الى مصطفى كمال. لكنه كل هذا لم يجد شيئا. بذل كل من كور فريد وعثمان كل ما في وسعهما ليبرزا



• مصطفى كمال يستدعيني

لمصطفى كمال طاعتهما.

الكماليون يستخدمون قطاع الطرق للفوز في الانتخابات

قطاع الطرق في سينوب كثيرون. وجد رئيس الشعبة العسكرية انه لا يستطيع عمل شيء في الانتخابات قط. فجمع قطاع الطرق حوله ليستعين بهم بعد أن وعدهم باستصدار عفو عنهم. وفي يوم الانتخابات كنت أسير أمام الجامع الكبير متجها إلى منزلي. واذا بصوت وقع حوافر جياد قادمة من ناحية باب القلعة. أدرت رأسي فاذا بي أرى قائد الشعبة العسكرية في المقدمة وخلفه ما يقرب من ثمانين شخصا. واصلت مسيري، بعدها وصل إلى منزلنا: ديزدار حقي افندي وهو من الأشراف وكنت أحبه كثيرا. جاء مضطربا مسرعا

ويقول: أن رئيس الشعبة العسكرية قد جمع أشقياء البلد وقطاع الطرق وهجموا على البلد، وسيجري الانتخابات كيفما يشاء والا فستحدث مذبحة. قلت له: يا حقي افندي: لا تخف! ألا تعرف هؤلاء المجرمين!

استطعنا جذب قطاع الطرق الى صفنا ونجحت في الانتخابات

قال لي ديزدار حقي افندي: «إني اعرف منهم حوالي خمسة عشرة أو عشرين شخصا. قلت له: «حسنا! والاشراف الآخرون ألا يعرفون الاخرين؟ قال: «يعرفون» قلت له: «إذن فالغلبة لنا. نحن أهل البلد. والمجرمون يسمعون كلامنا اكثر من كلام غيرنا، وعلى الفور يذهب كل منكم و يتصل بمن يعرف من هؤلاء المجرمين شارحا الوضع بالضبط. إقنعوهم واخدعوهم، وهم يقنعون الآخرين بدورهم وتنتهي المسألة. سمع مني هذا وذهب. وذهبت أنا بدوري إلى داسم بك تحدثنا معا، مال المجرمون إلينا في ظرف ساعة واحدة. وتخلوا عن رئيس الشعبة العسكرية الذي أسقط في يده. والذنب ذنبه، فلم يكن من اهل التجربة والدراية. ان الثورة والتمرد والاغارة والحروب وأمثالها، انما تكون بحملة معنوية. مسكين قائد الشعبة العسكرية فلم يكن على علم بهذا. وكانت النتيجة ان الاصوات كلها اصبحت في صالحنا، وهكذا أصبحت أنا نائبا بمجلس الأمة.

مصطفى كمال يستدعيني

مضى على ذلك عدة أيام. واذا بمصطفى كمال يرسل إلي من سيواس يستدعيني تلغرافيا لالتحق به في الاناضول. عندنا مثل يقول: «قبل اليد التي لا تستطيع ان تلويها» أما أنا فهل في مقدوري الآن الا انهب اليه؟ الحقيقة انني لم استطع جوابا. فربما يكون في الذهاب اليه مخاطرة بحياتي. ومن ثم توجهت الى استانبول حيث مجلس الأمة.

المجلس ينبغي أن يكون في أنقره

تم افتتاح البرلمان. وقبل الافتتاح وصل مصطفى كمال إلى أنقره، وهو في حماية علي فؤاد قائد الجيش. وقد نصب نفسه نائبا برلمانيا عن انقره. قال مصطفى كمال: «ان افتتاح المجلس لن يكون في استانبول وانما في أنقره. وكان له بعض حق في هذا. لكن حكومة استانبول اعترضت عليه. لم يكن هناك أحد في الأمة ولا في البرلمان يقبل هذا الذي نادى به مصطفى كمال. كان أمر الافتتاح هذا مسألة شخصية بحتة بالنسبة لمصطفى كمال. كان يريد أن يجعل المجلس بين مخالبه هو شخصيا ثم يقول انتخبوني رئيسا، وكان سيفرض هذا الانتخاب. وبينما كان الأمر يسير على هذا المنوال اذا به يقرر الذهاب الى استانبول ووصل بالفعل حتى إزمير واذا بنا كلنا نقع في اضطراب عظيم اذ انه كان قد اصبح (نظرنا) ممثلا للحركة الوطنية، وحضوره الى

استانبول يعني تسديد ضربة لهذه الحركة. واخيرا قالوا له: لا تأت (إلى استانبول) لانك لن تصبح رئيسا. فوجد مصطفى كمال في ذلك القول سببا معقولا وضرورة لعدم تقدمه وذهابه إلى استانبول فتراجع.

السوريون بلاء مبين

تشكلت (في المجلس) لجنة وضعت الميثاق الوطني. أراد رؤوف ومجدي أن يجعلا سوريا في إطار حدودنا الوطنية. فاعترضت أنا بشدة على هذا. قلت: «انهم (أي السوريون) ليسوا أتراكا دعوهم؛ لن يصيبنا منهم إلا البلاء المبين». كانا مازالا يفكران بطريقة اسلامية. وأخيرا تراجعا. ادعى مصطفى كمال في خطابه المشهور (نطق) انه هو الذي عمل الميثاق. إن من ينظر إلى الميثاق يتصور أن كل كبيرة وصغيرة في تركيا انما عملها هو، ومن صنعه هو.

ليس مصطفى كمال، وانما نحن الذين وضعنا الميثاق

إن المجلس (البرلماني) في استانبول هو الذي أعد الميثاق الوطني. إذن كيف يمكن لمصطفى كمال أن يكون هو واضعه؟ إنه يكذب بهذا.

ذات يوم نزلت الى المحطة وكنت متوجها نحو المجلس. قطع الجنود الانكليز الطرق. وفي المساء علمنا أن الانكليز أذاعوا بيانا قالوا فيه: «اننا قمنا باحتلال استانبول رسميا». وقام الاسطول الانكليزي بالاقتراب من السواحل في كل الجوانب، ووجه مدافعه اليها، واستولت الوحدات المسلحة على الشوارع وهجموا على كل مجلس الأمة وقبضوا على من رؤوف وقره مصطفى.

رؤوف يتمسك باعتقال الانكليز له!

حكى لي هذا، الزملاء الذين كانوا هناك في ذلك اليوم ومنهم زكي نائب منطقة كوموش خانه أرادوا أن يهربوا رؤوف وقره واصف. وكان هناك إمكان طيب جدا للهرب. واعدوا تجربة لهذا الأمر في كل شيء مضبوطا. لكن رؤوف رفض أن يهرب! سلم نفسه! إن هذا الشيء ملفت للنظر. ان سبب هذا يعلمه -بالطبع- رؤوف بنفسه.

مجلس الأمة ينبغي أن يكون حرا

قلبت هذه المسألة مخي. ان مجلسا يتلقى ضربة بهذا الشكل لا يمكن أن يعتبره أحد مجلسا. تنعدم حيثيته. لا يمكنه أن يؤدي عمله. إن مجلسا كهذا ينبغي أن يلغى. كما اني فكرت في أن يحدث غدا أو بعد غد أن يدفع هذا المجلس إلى التوقيع على شيء تحت تهديد حراب البنادق. لابد من إغلاق هذا المجلس. لكن إغلاقه كلية ليس بالأمر الجيد. فقد يصبح اجراء انتخاب مرة أخرى. أمر صعب في هذه الحالة ينبغي تعطيل المجلس وتسريح اعضائه مؤقتا. ولابد بالضرورة من الارتماء بين مخالب مصطفى كمال. لا حيلة أخرى. ان الوطن مفضل على كل شيء. والشيء الممكن عمله الآن هو الآتي: يجب أن ندفع الزملاء النواب إلى اتخاذ قرار بالاتفاق. بتعطيل المجلس مؤقتا. وفي نفس الوقت لابد من إرسال مذكرة احتجاج إلى كل المجالس البرلمانية في العالم تندد بالضربة التي وجهها الانكليز إلى مجلسنا التشريعي واظهار هذا الأمر بانه جريمة ضد الحرية.

اقتنعت اغلبية النواب بذلك. لم يكن هناك غير اثنين اعترضا. علي شكري والاخر حلمي الطونالي. أما حلمي فاني اعرف انه جبان تافه. لابد منه تأديب حلمي. كما انني بذلك أكون قد أثرت بشكل ما في علي شكري. قلت لحلمي: «إني سأجهز عليك». ارتعش حلمي واذا به يقول لي: «حسنا حسنا»! أنا موافق. إذن فالدور على الاخر: علي شكري. انه طراز اخر: عصبي، جبار، عنيد ان معاملته بمثل ما عاملت حلمي، ستجعله يعاند تماما. فتصرفت تجاهه وكأني لست غاضبا. حادثته برقة وبحلاوة لسان. اقتربت من علي شكري. عانقته. قبلته في وجهه، وقلت له: هيا! وافق! وسريعا ودون ابداء أي تردد. وافق. إذن فقد حصل الاتفاق. اننا سنحتج لدى اوربا واتفاقنا في هذا شيء طيب.

كتبت أنا صيغة الاحتجاج. وكانت خلاصته: «ان الضربة التي وجهت إلى المجلس، ضربة ظالمة ومفزعة جدا. لا حرية تحت تهديد الحراب. لهذا السبب فاننا نعطل المجلس مؤقتا إلى أجل غير مسمى واننا نحتج لدى كل المجالس النيابية في العالم. ونودع التاريخ وثيقتنا هذه».

تمت الموافقة على هذا بالاجماع. كتبت الاحتجاج بالفرنسية وارسلناه إلى كل مكان. انه موجود بنصه في مضبطة المجلس. واني مقتنع باني أديت بهذا خدمة كبيرة. ذلك لأن معاهدة سيفر قدمت بعد ذلك إلى تركيا. وتولى الداماد فريد باشا الحكومة من جديد. ولو كان المجلس موجودا لأجبروه بالقوة وتحت التهديد على التصديق على هذه المعاهدة.

إني افخر بهذا دائما. إن فكرة هذا الأمر والجهد المبذول فيه، انما هو بسبب همتي أنا.